

الفصل الاول : مفهوم النظم الاقتصادية واهمية دراستها

اولاً: مفهوم النظم الاقتصادية

النظام الاقتصادي هو عبارة عن مجموعة الترتيبات والعلاقات تنظم وتنسق وتربط بين أنشطة الوحدات الاقتصادية في قيامها بالانتاج والتوزيع والاستهلاك وعلى اساس ماتبقى يتم تحديد ماهية النظام الاقتصادي وكالاتي:

- انه يمثل مجموعة من المتغيرات الاساسية التي تحدد اداء اقتصاد معين كملكية وسائل الانتاج واهداف المجتمع بأعتبار ان وسائل الانتاج هي التي تحقق هذه الاهداف.
 - وفي تحديد ماهية النظام الاقتصادي يتم الربط بين مايحده الانتاج من ناحية الطلب الذي تحكمة الحاجة المتعددة والمتطورة وكيفية تنظيمه، اي تحديد ماذا ننتج وكم ننتج وكيف ننتج ولمن ننتج، بمعنى ان النظام الاقتصادي يعمل على معالجة المشكلة الاقتصادية.
 - والنظام الاقتصادي يربط بين انماط معقدة للتنظيم بين الافراد والجهات التي تسهم في تنظيم النشاطات الاقتصادية.
 - ويعمل على ايجاد الحلول المناسبة لحل المشكلات الاقتصادية بخصوص تراكيب الانتاج والنمو الاقتصادي وتوزيع الدخل.
 - وكذلك يساعد القطاع الاقتصادي في تحديد مجموعة الحوافز المادية والمعنوية التي تساعد في تحفيز المشتركين في العملية الانتاجية.
- ويحدد فردريك براير مفهوما للنظام الاقتصادي يفيد في القياس والمقارنة. بالاعتماد على الخصائص التي يتميز بها كل نظام اقتصادي عن غيره فهو يحدد النظم الاقتصادية المعاصرة وتحديداً النظام الاقتصادي الراسمالي والنظام الاقتصادي الاشتراكي.

اما الاقتصادي السويدي آسار لندباك فيعرف النظام الاقتصادي بأنه: مجموعة من الاليات والمؤسسات لصنع القرار وتنفيذ القرارات المتعلقة بالانتاج والدخل والاستلاك في نطاق منطقة جغرافية معينة.

مميزات (مظاهر) النظام الاقتصادية:

1. تنظيم ترتيبات اتخاذ القرار الاقتصادي - (بين المركزية واللامركزية).
2. آليات توفر المعلومات والتنسيق - (السوق , الخطة).
3. حقوق الملكية - (خاص , دولة , تعاوني).
4. آليات تحفيز الافراد على العمل - (الحوافز المادية , الحوافز المعنوية).

ان هذه المميزات تساعدنا في تحديد مداخل حديثة للوصول الى تعريفات عملية للنظم الاقتصادية على اختلافها.

والمخطط التالي يوضح مظاهر النظم الاقتصادية.

مزيج	{ مركزي لا مركزي	تنظيم اتخاذ القرار الاقتصادي
مزيج	{ السوق الخطة	آلية توفير المعلومات والتنسيق
مزيج	{ خاصة عامة تعاونية	حقوق الملكية
مزيج	{ مادية معنوية	نظام الحوافز

سنحاول ان نقارن بين ثلاث نظم اقتصادية معاصرة، وفق النموذج السابق الذي يعتمد على المميزات التي يتميز بها كل نظام اقتصادي.. وهذه النظم الاقتصادية هي:

1. النظام الاقتصادي الرأسمالي.

2. نظام اشتراكية السوق.

3. نظام الاشتراكية المركزية.

1. النظام الاقتصادي الرأسمالي: هو نظام اقتصادي يتميز بالملكية الخاصة لوسائل الانتاج وتكون صناعة القرارات غير مركزية ويعتمد الحوافز المادية لتحفيز المشتركين في العملية الانتاجية.

2. اشتراكية السوق: هي نظام اقتصادي يتميز بالملكية العامة لوسائل الانتاج (دولة+جماعية) اما صنع القرار فهو غير مركزي ويتم تنسيقه عن طريق آلية السوق ويعتمد الحوافز المادية والمعنوية.

3. الاشتراكية المخططة: هي نظام اقتصادي يتميز بالملكية العامة لوسائل الانتاج ويكون اتخاذ القرار مركزيا ويتم تنسيقه عن طريق الخطة المركزية ويستخدم كل من الحوافز المادية والمعنوية لتحفيز المشتركين في العملية الانتاجية.

تصنيف النظم الاقتصادية بحسب مميزاتهما

المميزات	رأسمالية	اشتراكية السوق	اشتراكية الخطة
تنظيم اتخاذ القرار الاقتصادي	يكون القرار الاقتصادي اجمالاً لامركزي	يكون القرار الاقتصادي مزيج بين المركزية وللامركزية	يكون القرار الاقتصادي اجمالاً مركزي
آليات توفير المعلومات والتنسيق	السوق	السوق { الخطة	اجمالاً الخطة

اجملاً ملكية دولة	مزيج { خاص دولة	اجملاً ملكية خاصة	حقوق الملكية
معنوية	مزيج { مادية معنوية	اجملاً حوافز مادية	الحوافز

وعموماً يمكن ان نضع تعريفاً شاملاً للنظم الاقتصادية بأنها "مجموعة من القوانين والقواعد التي ابتدعها الانسان او احياناً نفرض عليه فرضاً لغرض تنظيم نشاطه الاقتصادي والشكل الذي يتلاءم وتقاليده وعاداته وبيئته".

ان الهدف الاساسي لجميع النظم الاقتصادية في العالم هو تحقيق التنمية والتقدم والرفاه الاجتماعي للفرد والمجتمع وذلك بتأمين حاجته الاساسية في المأكل والملبس والمسكن. وقد تختلف الوسائل التي تتبعها الشعوب لتحقيق هذه الاهداف من نظام اقتصادي الى آخر، فمثلاً بالنسبة للنظام الاقتصادي الرأسمالي فإنه يمنح الافراد الحرية المطلقة في اقامة المشروعات الاقتصادية دون تدخل الدولة كما تكون ملكية وسائل الانتاج ملكية خاصة غير مقيدة. في حين نجد في النظام الاقتصادي الماركسي يكون العكس تماماً إذ تكون هناك خطة اقتصادية مركزية وليس للفرد الحرية في ممارسة نشاطه الخاص الا في اطار محدود جداً وانما تختار له الدولة النشاط الاقتصادي الذي ينسجم ومواهبه وقابلياته البدنية والعقلية والمهارية ويكون جميع العاملين هم اجراء عند الدولة.

ثانياً : الخصائص العامة التي تلتقي فيها النظم الاقتصادية المعاصرة:

يمكن القول ان النظم الاقتصادية المعاصرة على اختلاف فلسفتها فإنها تلتقي بخصائص عامة تكاد موحدة لجميع هذه النظم ومن هذه الخصائص:

1. انها من صنع الانسان اي انها ليست عقيدة ثابتة ولا تصل الى مصاف العقائد الثابتة وانما الانسان هو الذي يبتدعها بما تتسجم وتقاليده وعاداته وبيئته التي تحيط به.
2. انها مرنة قابلة للتغير والتطوير طالما ان الانسان هو الذي اوجدها وهو كائن حي متطور يمكن ان يكيفها حسب ظروفه المكانية والزمانية لتنظيم نشاطه الاقتصادي.
3. ان جميع النظم الاقتصادية المعاصرة تعالج مشكلة الندرة، اي ندرة الموارد الاقتصادية قياساً بتعدد حاجات المجتمع فالندرة النسبية هي صفة عالمية في جميع انحاء العالم وتواجهها جميع النظم الاقتصادية المعاصرة سواء كان النظام الاقتصادي رأسمالياً او اشتراكياً فكل نظام اقتصادي يحاول ايجاد الحلول المناسبة لهذه المشكلة بالطريقة والوسيلة التي تحقق اهدافه باقل التكاليف.

ثالثاً : القوى التي تتحكم في ايجاد النظم الاقتصادية

عند دراسة النظم الاقتصادية المعاصرة (النظام الرأسمالي والنظام الاشتراكي والمختلط والنظام الاقتصادي الاسلامي) نجد انها تنطلق من قوى اساسية تكاد تكون هي التي تتحكم في تحديد نوع النظام الاقتصادي وتعد هذه القوى التاصيل النظري والقاعدة الاساسية التي تسهم في تكوين النظم الاقتصادية على اختلافها ومن هذه القوى:

1. **القوى التاريخية:** وتمثل الينابيع التي يستمد منها النظام الاقتصادي اصوله وقيمه ومثله العليا.
2. **الظروف البيئية والمناخية:** تساعد في ايجاد النظم الاقتصادية وتضم الموارد الطبيعية كالأرض الزراعية والغابات والمراعي والثروات المعدنية كالنفط والفحم والحديد والبوتاس والكبريت والذهب وغيرها من الثروات المعدنية بالإضافة الى الظروف المناخية كالحرارة والرطوبة والظروف الجوية الاخرى فان هذه الظروف تتحكم في ايجاد النظم الاقتصادية في العالم.

3. الفلسفة الدينية والفكرية والثقافية: التي تدين بها الشعوب وفق عقائدها الخاصة بها وتلعب هذه القيم الروحية دوراً كبيراً في تحديد النظم الاقتصادية المختلفة للمجتمعات، كما ان هذه القيم لها تأثير مباشر على تطور المجتمعات الانسانية في خلق نظمها الاقتصادية وتحقيق نشاطها الاقتصادي.

4. التجارب التي مرت بها الشعوب هي الاخرى تتحكم في بناء النظم الاقتصادية المعاصرة من خلال الافادة من التجارب الناجحة التي مرت بها الشعوب عبر مسيرتها في بناء نظامها السياسي والاقتصادي والاجتماعي فالشعوب الحية التي تختزن ارث حضاري كبير سيكون بالتأكيد لها القدرة في اعادة ترتيب نظامها السياسي والاقتصادي بما ينسجم وتحقيق اهدافها المنشودة.

رابعا : اهمية دراسة النظم الاقتصادية المعاصرة

1. تزودنا دراسة النظم الاقتصادية بالعقلية التحليلية الموضوعية التي تجعل المتلقي يدرس ويتعمق ويقيم الظواهر الاقتصادية والعمليات التي قام بها بدراستها ويتحكم بالمفاضلة فيما بينها وبالتالي يختار ما بين افضل هذه النظم الاقتصادية.

2. يمكن من خلال دراسة النظم الاقتصادية المعاصرة الاطلاع على التجارب العالمية في مجال التنمية والتقدم والبناء فهي تساعدنا في التعرف على طبيعة وفلسفة النظام الاقتصادي الراسمالي وتجاربه وتطبيقاته في العالم، من جانب اخر يمكن الاطلاع على النظام الاقتصادي الاشتراكي باعتباره نظام عالمي له حيزاً كبيراً في النظام الاقتصادي العالمي وهو جدير بدراسة افكاره ومتعلقاته الاساسية في رسم معالم النظام الاقتصادي الاشتراكي وقد تتيح لنا دراسة النظم الاقتصادية التعرف على طبيعة النظام الاقتصادي الاسلامي ومصادره ومبادئه واهدافه وكيفية حل المشكلة الاقتصادية من منظور اسلامي.

3. تساعدنا دراسة النظم الاقتصادية المعاصرة التعرف على الوسائل والاساليب والطرق التي يستخدمها كل نظام اقتصادي في كيفية تخصيص موارده الاقتصادية من اجل زيادة الانتاج والانتاجية بأقل التكاليف.
4. يمكن التعرف من خلال دراسة النظم الاقتصادية على نقاط الضعف والقوة المسجلة على كل نظام اقتصادي وذلك للاستفادة من النقاط المشرقة والتجارب الخلاقة التي مرت بها الشعوب من خلال الانفتاح على التجارب العالمية والتعرف على عوامل القوة التي ساعدت في انتعاش نظمها الاقتصادية وتجاوز الحالات السلبية.
5. تساعدنا دراسة النظم الاقتصادية المعاصرة بالتعرف على الكيفية التي يتم بموجبها المقارنة بين النظم الاقتصادية المختلفة من خلال الاطلاع على خصائصها الهيكلية ووظائفها وسماتها الاساسية.

الفصل الثاني : وظائف النظام الاقتصادي

تختلف الوظائف التي يمكن للنظم الاقتصادية السعي لتحقيقها من نظام اقتصادي الى آخر، حسب سماته وطبيعته وما يستند اليه من اسس ووفقا لآليته، وما يتخذه من وسائل وما يقوم به من نشاطات باستخدام الصيغ والاجراءات التي تسهم لتحقيق ذلك. واستنادا إلى ذلك فإن هنالك اربعة وظائف اساسية يمكن لكافة النظم الاقتصادية المعاصرة ان تحققها:

اولا: النمو الاقتصادي

يمكن تعريف النمو الاقتصادي بأنه الزيادة الكمية في مستوى الانتاج الكلي من السلع والخدمات. او زيادة حصة الفرد من الناتج الحقيقي عبر الزمن، وبعد النمو الاقتصادي من الاهداف الاقتصادية المهمة لجميع النظم الاقتصادية المعاصرة.

ان تحقيق النمو الاقتصادي يسهم في زيادة درجة رفاهية الفرد والمجتمع وتحسين مستوى المعيشة عندما تتم الزيادة في الانتاج بتكلفة اجتماعية منخفضة وبظروف وشروط عمل انسانية وبالشكل الذي يتم فيه تخصيص نسبة اكبر من الموارد لزيادة الاستثمار قياساً بالاستهلاك، الامر الذي يؤدي الى تحقيق النمو الاقتصادي.

وهناك عوامل تسهم في تحقيق النمو الاقتصادي بالإضافة الى عوامل تخصيص الموارد الاقتصادية وهي:

1. يركز النمو الاقتصادي على زيادة كمية وتطوير نوعية الموارد الاقتصادية للمجتمع.
2. ان من اهم اسباب النمو الاقتصادي هي ادخال تحسينات نوعية في مختلف المجالات.

3. ان لكل نظام اقتصادي فلسفة خاصة بالنسبة للنمو الاقتصادي كهدف من اهداف السياسة الاقتصادية.

واخيرا، قد يحدث نمو اقتصادي لسلعة ما بدون اي نشاط اقتصادي وذلك بسبب ارتفاع اسعار السلع دولياً , كما هو الحال في ارتفاع اسعار النفط في السوق العالمية.

ثانيا: الاستقرار الاقتصادي

يقصد بالاستقرار الاقتصادي ثبات المستوى العام للأسعار اي عدم حدوث التضخم النقدي، وهو هدف يسعى كل نظام اقتصادي الى تحقيقه ويتمثل في منع او تقليل فعل الدورات التجارية والتي تمثل اربعة مراحل هي: (مرحلة الكساد، مرحلة الانتعاش، مرحلة الرفاهية، مرحلة الركود).

وتختلف النظم الاقتصادية المعاصرة في كيفية تحقيق الاستقرار الاقتصادي، ففي النظام الاقتصادي الرأسمالي (اقتصاد السوق) فإن الاستقرار الاقتصادي يتحقق بفعل آلية السوق اي تفاعل قوى العرض والطلب، في حين يتحقق الاستقرار الاقتصادي في النظم الاشتراكية المخططة في ظل التخطيط المركزي.

وتعد التقلبات الاقتصادية (الدورات التجارية) من السمات الملازمة للنظام الاقتصادي الرأسمالي بسبب الاختلاف الهيكلي بين العرض الكلي والطلب الكلي على السلع والخدمات، ومن مظاهرها هو حدوث التضخم النقدي والبطالة.

اما بالنسبة للنظام الاشتراكي المخطط فيفترض ان التخطيط المركزي يحول دون حدوث تقلبات اقتصادية حادة، إذ يستطيع مجلس التخطيط المركزي اتخاذ الاجراءات السريعة لتخصيص الموارد الاقتصادية بهدف تحقيق التوازن.

ثالثا: تخصيص الموارد الاقتصادية

نظراً لكون الموارد الاقتصادية (البشرية والطبيعية) لأي مجتمع من المجتمعات محدودة لذا يجب ان تستغل هذه الموارد استغلالاً امثل اي استغلال عقلاني نتجنب فيه الهدر والضياع والفوضى في الانتاج، وهذا يتطلب من النظم الاقتصادية وضع الاهداف وفق سلم الاوليات التي تتضمن:

1. اختيار الطرق والاساليب التي تساعد في استغلال الموارد الاقتصادية استغلالاً امثل وفق حاجات الفرد والمجتمع.
2. ادارة الموارد الاقتصادية ادارة فعالة بشكل يخدم تحقيق اهداف الفرد والمجتمع، وتخصيص الموارد الاقتصادية يتطلب تحقيق اقصى كفاية ممكنة مع الاخذ بنظر الاعتبار اتخاذ قرار يدعو الى (الاقتصاد) في استعمال هذا المورد النادر.

رابعاً: العدالة في توزيع الدخل والثروة

الدخل: هو مجموع ما يحصل عليه الفرد (يكسبه) نقداً خلال فترة زمنية غالباً ما تكون سنة وهو تدفق نقدي. وهناك مجالين لتوزيع الدخل القومي هما:

1. التوزيع الوظيفي للدخل القومي.
2. التوزيع الفردي للدخل.

ويختلف توزيع الدخل والثروة باختلاف النظم الاقتصادية، ففي النظام الاقتصادي الرأسمالي؛ وبما ان عناصر الانتاج تكون مملوكة للأفراد والشركات، لذا فإن توزيع الدخل القومي يوزع آلياً على الافراد حسب ملكيتهم لهذه العناصر، وحسب هذه الطريقة فإن الافراد يحصلون على عوائد عناصر الانتاج التي تساهم في العملية الانتاجية (الربح والاجر والفائدة والربح).

ان من ابرز نتائج هذه العملية هي ظاهرة سوء توزيع الدخل بحكم تركز المسؤولية بيد قليل من السكان. اما بالنسبة الى النظام الاشتراكي المخطط، إذ تكون الدولة هي المالكة لعناصر الانتاج فأن توزيع دخول الافراد يعتمد اساساً على ما ينجزه الفرد من عمل، بمعنى ان توزيع الدخل يتم حسب العمل، ويرجع سبب الفروقات في الدخل الفردية في النظام الاشتراكي المخطط بحكم وجود فروقات في ندرة بعض انواع الاعمال.

الفصل الثالث : نظريات مراحل التطور الاقتصادي

اولا : المدرسة الالمانية الاولى والمتأخرة

1. المدرسة الالمانية التاريخية الاولى :

يعد الاقتصادي الالمني فريدريك ليست احد ابرز ممثلي هذه المدرسة والذي انطلق في تفسيره لتطور الامم من حقيقة عدم المساواة في مستويات هذا التطور، وحدد التطور التاريخي للمجتمعات بالمراحل الخمس الآتية :

- أ. المرحلة الوحشية : الذي يعتبر صيد البر والبحر اهم مظاهر النشاط العملي للإنسان .
- ب.مرحلة الرعي .
- ت. المرحلة الزراعية .
- ث.المرحلة الزراعية الصناعية .
- ج. المرحلة الزراعية الصناعية التجارية .

وقد اسندت هذه النظرية الى تقسيم العمل كعامل حاسم في التطور الاقتصادي , ومن ممثلي هذه المدرسة ايضاً برونو هيلدا براند 1812-1878 الذي يعتبر احد مؤسسي المدرسة التاريخية الاولى وقد حدد هيلدا براند ثلاث مراحل لتطور المجتمعات وهي:

- مرحلة الاقتصاد الطبيعي
 - مرحلة الاقتصاد النقدي
 - مرحلة الاقتصاد الائتماني
2. المدرسة الالمانية المتأخرة :

يعد كارل بوخر 1847-1930 من ابرز ممثلي هذه المدرسة الى جانب سومبارت وماكس وبيير وشمولر، وتستند نظرية بوخر على ان الاقتصاد مر بثلاث مراحل تاريخية هي:

- أ. مرحلة الاقتصاد المنزلي.
- ب. مرحلة اقتصاد المدن.
- ت. مرحلة الاقتصاد الوطني.

ثانيا: نظرية مراحل النمو الاقتصادي (والت روستو)

يذهب الاقتصادي الامريكي روستو في كتابه مراحل النمو الاقتصادي الى ان هنالك خمس مراحل تمر بها جميع البلدان في تطورها الاقتصادي، وهذه المراحل هي:

1. **مرحلة المجتمع التقليدي:** وتتصف هذه المرحلة بالتخلف المادي والفكري ومن مظاهرها بدائية وسائل الانتاج وغلبة النشاط الزراعي ومحدودية نسبة الدخل للفرد الواحد . وقد مرت اوربا الغربية بهذه المرحلة حتى القرن السابع عشر الميلادي.
2. **مرحلة الشروط المسبقة للانطلاق:** وهي مرحلة انتقالية تتجمع فيها ببطء شروط الانطلاق الاقتصادي ومن مظاهرها بناء الدولة المركزية وظهور القوميات وبروز الظاهرة الاستعمارية التي ساعدت في تركيز رأس المال في اوربا.
3. **مرحلة الانطلاق:** وقد تراكمت هذه المرحلة مع قيام الثورة الصناعية والتجديد في المؤسسات وزيادة نسبة الادخار والاستثمار الى 10% من الدخل القومي. ويرى روستو ان هذه المرحلة تتكون بفعل حوافز منشطة تتوافق معها كالثورات السياسية او ثورة التكنولوجيا، وحسب رأي روستو فإن بريطانيا انتقلت الى هذه المرحلة بين الاعوام

(1783) - (1802) وفرنسا ما بين (1830) - (1860) والهند والصين بعد عام 1952.

4. **مرحلة السير نحو النضوج:** تتصف هذه المرحلة بثبات نسبة النمو واستقرار نسبة الاستثمار بين 10% - 20% من الدخل القومي، وزيادة نسبة النمو على ازدياد نسبة السكان، وتعد العمليات التكنولوجية.

5. **مرحلة الاستهلاك الواسع (الرفاهية):** ومن مظاهرها التحول نحو السلع والخدمات الاستهلاكية المستديمة بسبب ارتفاع الدخل الحقيقي للفرد. والمهم من هذه المرحلة هو الانتقال من استثمار الموارد الوطنية لزيادة وسائل الانتاج الى الرفاهية الاجتماعية والاستهلاك الخاص، وقد اكد روستو على العامل التكنولوجي في تطوير المجتمعات حسب هذه المراحل.

ثالثاً: نظرية نمط الانتاج

يفسر الفيلسوف الالماني كارل ماركس التاريخ الاقتصادي على انه تاريخ تعاقب الانماط الانتاجية . ويكون التاريخ الاجتماعي تاريخاً لتعاقب النظم الاجتماعية عبر التاريخ. حيث يقوم كل من هذه النظم على نمط معين من الانتاج. ويمثل الصراع الطبقي اساس التطور الاجتماعي في هذه النظرية. وتحدد نظرية نمط الانتاج خمسة مراحل من الانماط الانتاجية شهدتها المجتمعات البشرية في تطورها عبر التاريخ وهي:

1. **المرحلة المشاعية (البدائية):** يعد النمط المشاعي للإنتاج هو السائد للشكل الاول للمجتمع البشري الذي ظهر بهذا المستوى من التطور قبل 4-5 آلاف سنة قبل الميلاد. وتتميز هذه المرحلة ببدائية وسائل الانتاج والشكل الجماعي للعمل والشكل المشاعي للملكية، وكان الانتاج في هذه المرحلة انتاجاً طبيعياً أي لإشباع الحاجات المحلية.

2. **مرحلة المجتمع العبودي:** يؤرخ الماركسيون لظهور المجتمع العبودي في الالف الثالث ق.م ,حيث يشهد المجتمع ظاهرة الاستغلال لأول مرة في التاريخ.

وكان الانسان في هذه المرحلة يمتهن الزراعة والصيد ومزاولة الحرف كانشاطات اقتصادية اساسية , واهم ما امتاز به المجتمع في هذه المرحلة من ناحية العمل كونه عملاً مقيداً (عمل العبيد) وقد شهدت في هذه المرحلة نوعين من الاقتصاد هما الاقتصاد الكبير القائم على عمل العبيد من جهة واقتصاد المنتجين الاحرار والحرفيين الذين تحولوا فيما بعد الى عبيد ارقاء بسبب الفقر.

3. **المرحلة الاقطاعية:** كانت المقاطعة الاقطاعية هي الشكل المتطور لملكية الارض وفي هذه المرحلة اندمج المنتج المباشر بوسائل الانتاج، وقد تميز الانتاج الاقطاعي بالاعتماد الشخصي للفلاح على المالك وسيطرة الاقطاعي على كل الارض الزراعية فضلاً عن استيلائه على فائض الانتاج، والفلاحون هم اقنان جمع قن وهو الشخص الذي يمتلك حقوق اجتماعية ولكنه لا يملك حقوقاً اقتصادية او سياسية، فهو مرتبط بالأرض الزراعية وتابع للإقطاعي.

4. **المرحلة الرأسمالية:** سنأتي على دراستها في الفصول القادمة.

5. **المرحلة الاشتراكية:** لقد حدد كارل ماركس معيار نمط الانتاج (اسلوب الانتاج) المبني على توافق تطور قوى الانتاج والعلاقات الانتاجية كأساس لتطور المجتمعات البشرية عبر التاريخ، وسنفرد لها فصل خاص بالاشتراكية.

الفصل الرابع : الانظمة الاقتصادية

اولا : النظام الشيوعي

يظل النظام الشيوعي قضية نظرية قابلة للنقاش فهو لم يحظى بتطبيق عملي منذ تحول المجتمع الانساني من المرحلة البدائية الى المرحلة العبودية وعلى العموم يقوم المذهب الشيوعي على ركيزتين أساسيتين هما:

1. زوال الملكية الخاصة لوسائل الانتاج و سلع الاستهلاك، فالأصل في هذا المجتمع هو سد الحاجة، اذ ان الشعار الذي ينظم الحياة الاقتصادية للمجتمعات هو (من كل حسب طاقته ولكل حسب حاجته)، اي ان كل مواطن يكلف على وفق قدرته وامكانياته على العمل ويستوفي على قدر حاجته من السلع والخدمات المنتجة، لذلك يرى اصحاب هذه النظرية المثالية ان المرحلة الاشتراكية تمثل مرحلة انتقالية تربي فيها الانسان على قيم المجتمع الشيوعي الجماعية غير الانانية، اذ يجب ان يبني الاقتصاد بناءً يحقق الوفرة اللازمة لزوال اسباب التزاحم والتدافع بين افراد المجتمع على السلع والخدمات.

2. زوال الدولة (اي زوال الحكومة)

اذ ان المجتمع الشيوعي يحكم نفسه ذاتياً على وفق نظام البلديات والاساس الفلسفي لذلك هو ان الحكومة هيئة تعبر عن مصلحة طبقة مسيطرة لغرض سيطرتها على

الطبقات الأخرى، فعندما تزول الطبقات يزول المبرر الواقعي والقانوني لوجود الحكومة، وإذا رجعنا إلى التاريخ نجد أول صورة للمجتمع الشيوعي، وضع من قبل الفيلسوف اليوناني (افلاطون) في القرن الثالث قبل الميلاد، إذ افترض وجود مدينة فاضلة، دولة ذات عدد ثابت من السكان يوزع فيه الناس حسب أعمالهم إلى طوائف فهناك طائفة للفلاحين وأخرى للحرفيين، وثالثة للمحاربين، ورابعة للحكام الفلاسفة، ومن الطبقتين الأخيرتين ينتخب الحاكم ويرى (افلاطون) بأن طبقة المحاربين والحكام يجب أن يعيشوا حياة مشتركة أي أن تحرم عليهم الملكية الخاصة والأسرة ولذلك لضمان حيادتهم في أدوارهم، ويرى المفكرون بأن النظام الشيوعي هو أشبه بنظام المنافسة ليس له وجود واقعي ولكنه ضروري كحالة معيارية يمكن استنباط مساوئ الملكية الخاصة من خلاله.

ثانيا: النظام الرأسمالي

ينطوي مفهوم الرأسمالية على معنيين مترادفين هما:-

1. المعنى الاصطلاحي اللغوي للرأسمالية: ويعني استثمار المال من أجل تحقيق الربح

لذلك تعددت أوجه الرأسمالية على امتداد المراحل التاريخية للمجتمع الإنساني. فكان

هناك الرأسمالية التجارية ثم صناعية ثم المالية أو الربوية، وأخيرا الرأسمالية المعرفية

التي تتميز باستثمار رأس المال البشري المتمثل بالقدرات الفكرية والمواهب المتعددة (الفنية - والادبية - والرياضية).

1. **المعنى العلمي للرأسمالية:** وهو ينصرف الى معنيين مترابطين هما: -

ا. **النظام الرأسمالي (المذهبي):** ويقصد به مجموعة الاحكام والقواعد التي ينظم على اساسها، النشاط الاقتصادي في المجتمعات والرأسمالية، فهو عقيدة اقتصادية وليس علما استقرائيا.

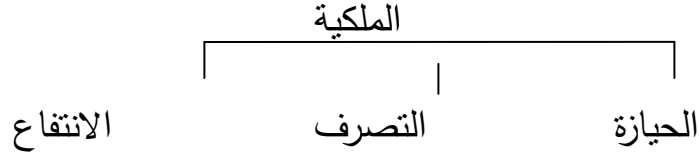
ب. **النظام الرأسمالي بوصفه علماً :** ينطوي على مجموعة من القوانين المستنتجة من ملاحظة استقراء الحياة الاقتصادية في المجتمع الرأسمالي، وهذه القوانين هي قوانين طبيعية بمعنى ان وقوعها حتميا اذا توفرت الشروط. انها دائمة وعامه شاملة كقانون مثلا (العرض والطلب) ، اذ يتحدد السعر على وفق التوازن بينهما، وكذلك قانون الغلة المتناقصة. على العموم تقوم الرأسمالية والنظام الرأسمالي على ثلاثة اركان:-

1. **حرية التملك الخاصة:** فالملكية الخاصة هي الاساس في النظام الرأسمالي اذ ان الاباحة فيها هي القاعدة اما التحديد او التقييد فهو استثناء اذ قد تضطر الحكومة لأسباب اجتماعية وسياسية واقتصادية الى تأمين بعض المشروعات الاقتصادية وتملكها وادارتها بصورة مباشرة.

2. حرية الاستغلال والتصرف: فمن حق المالك ان يتصرف بماله وامكاناته كما يشاء،

دون فرضاً من الحكومة او من اي جهة اخرى ذلك لان الرأسمالية يؤمن بمنح الابعاد

الثلاثة للملكية التي هي (الحيازة - والانتفاع - والتصرف)



3. حرية التصرف بالإمكانات الذاتية: فمن حق الانسان ان يعمل او لا يعمل كما من

حقه استثمار امواله واستغلالها بالطريقة التي تتفق مع مصالحه وعاداته وتقاليده، الا في

فيما ينص القانون على تحريمه كتعاطي المخدرات مثلاً، والاختلاف بين النظام

الرأسمالي والنظام الاشتراكي، ينطلق من قاعدة النظر الى العلاقة بين الفرد والمجتمع،

فالعلاقة في نظر المجتمع الاشتراكي هي ان المجتمع هو الاصل اي يجب ان توظف

امكانات الافراد لتحقيق مصالحه، اما في المجتمع الرأسمالي فالعكس هو الصحيح اذا

ان المصلحة الفردية التي تؤدي الى تحقيق المصلحة الاجتماعية لذلك يشجع المبادرات

الفردية، ويعدده الدافع الحقيقي للتطور الاقتصادي.

القوانين الاقتصادية في النظام الرأسمالي

تنظم الحياة الاقتصادية نوعان من القوانين هما :-

1. القوانين الطبيعية الاقتصادية: اي تلك التي تتبع من طبيعة الظاهرة الاقتصادية،

كما في قانون الغلة المتزايدة الذي ينص على ان اضافة وحدة واحدة من عنصر انتاج متغير كالسماذ مثلا أو العمل اليدوي الى رأس المال الثابت كالأرض الزراعية فان الانتاج يبدأ بالتزايد، بمعدلات متزايدة ثم بمعدلات متناقصة يستنفد عنصر الانتاج الثابت كامل طاقته الانتاجية يبدأ بعده الانتاج بالتناقص المطلق وهذا القانون يعمل في كل المجتمعات فهو قانون مطلق في زمان والمكان.

2. القوانين الاجتماعية الارادية: التي تنشأ باراده الانسان او تتأثر بها كقانون العرض

والطلب حيث يمكن للإنسان ان يتكيف مع هذا القانون، فيشتري السلعة بسعر اكثر من سعر التوازن او يزيد من العرض او ينخفض من الطلب، للتأثير على عمل القانون اي ان هذا القانون، قانون نسبي لا يعمل الا في ظل النظام الرأسمالي الذي يتميز بشيوع التنافس والحرية الاقتصادية ويحاول مفكرو النظام الرأسمالي تبرير تركيز النظام الاقتصادي الرأسمالي على فكرة الحرية الاقتصادية كالاتي:-

أ. ان الحرية الاقتصادية تقود الى التوافق بين المصالح الشخصية والمصلحة

العامة، ذلك لان التنافس بين الافراد لتحقيق مصالحهم الخاصة يؤدي الى بقاء الاصلح منهم في حلبة الانتاج القادر على تطوير قوى الانتاج وتحسين نوعيته وتصفيه العاجزين الكسالى وبذلك تتحقق المصلحة الاجتماعية العامة.

ب. يرى انصار الرأسمالية ان الحرية الاقتصادية هي الطريق الامثل لنمو قوى

الانتاج وتطوير وسائل الإنتاج , وبالتالي زيادة الانتاج وزيادة مستوى المعيشة للناس.

ت. هناك بعض المفكرين الرأسماليين يرون ان الحرية هي شرط أساسي لتحقيق

الكرامة الانسانية واكتمال شخصية الانسان. فالإنسان بلا حرية يظل ناقصاً وعاجزاً عن

مواجهة تحديات الحياة.

رابعاً : النظام الاقتصادي المختلط

ويمكن تمييز هذا الشكل من النظم كالاتي:

1-وجود القطاع الخاص بجانب القطاع العام وإعطاء فرصة لكل منهما في ممارسة دوره

بحرية.

2-وجود آلية سوق أو ما يسمى تلقائية العمل الاقتصادي مع التخطيط المركزي، إذ يعمل

القطاع الخاص بموجب قوانين السوق ويعمل القطاع العام بموجب خطة مركزية.

3-ضمان رقابة الدولة على عمل القطاع الخاص للحد من احتمال نشوء الاحتكار التام أو

اي انحراف آخر.

4-تدخل الدولة لضمان حقوق العاملين من خلال تشريعات حكومية مثل تحديد الحد

الادنى للأجور وتحديد ساعات العمل وتحريم عمالة الاطفال.

وتتشابه الانظمة المختلطة بتشابه بالأهداف الآتية:

1-الحفاظ على نظام المنافسة والحد من آثار الاحتكار، أما بمنعه أو بتحديد الاسعار

الاحتكارية.

2-تقليل التفاوت في توزيع الدخل أو تخفيف آثاره الضارة .

3- تحقيق الاستقرار الاجتماعي من خلال تشريعات التأمين ضد البطالة والتقاعد والتأمين

ضد المخاطر الطارئة.